

الباب الثاني

منهج الدارقطني في إعلال الحديث

الفصل الأول: الاختلاف بين الرواة في الحديث

الفصل الثاني: الاختلاف في السند

الفصل الثالث: الاختلاف في المتن

الفصل الرابع: الاختلاف في السند والمتن معاً

obeikandi.com

الفصل الأول

الاختلاف بين الرواة فى الحديث

المبحث الأول: تعريف الاختلاف وأسبابه وأقسامه

المبحث الثاني: منهج الدارقطنى فى إيراد الاختلاف

obeikandi.com

المبحث الأول: تعريف الاختلاف وأسبابه وأقسامه

تعريف الاختلاف والمخالفة:

قال الراغب الأصبهاني: الاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله^(١).

هذا أصل الاختلاف في اللغة، وهو يتطابق مع معناه الاصطلاحي عند المحدثين، فقد استعمله المحدثون للتعبير عند حدوث تغاير بين ألفاظ الرواة حال أدائهم للحديث، سواء كان ذلك في السند أو المتن، فكل واحد من الرواة أخذ طريقاً غير طريق الآخر في نقل ألفاظ الحديث.

«واختلاف الرواة ظاهرة لها أهمية كبيرة في علوم الحديث، لما تكشف عنه من الفوائد الحديثية في السند أو في المتن أو فيهما، ذلك أنه عن طريق البحث الناقد المتعمق في هذه الظاهرة يتبين ما وقع في الحديث من الوهم لبعض الرواة، أو ما في سنده أو متنه من قدح أو غير ذلك، كما أنها أحياناً تكون مقوية للحديث كما في بعض أحوال زيادات الثقات في السند»^(٢).

سبب الاختلاف بين الرواة

«أمر طبيعي أن يختلف رواية الحديث سنداً ومتناً، ولا غرابة في ذلك، إذ يستحيل عرفاً أن يكونوا في مستوى واحد من الاهتمام واليقظ والتثبت والدقة والضبط، منذ تلقى الأحاديث من أصحابها إلى أدائها، حيث إن المواهب الطبيعية متفاوتة، فمنهم من بلغ إلى أوجها، ومنهم من نزل إلى أدناها، ومنهم من بينها على تفاوت الدرجات.

(١) مفردات القرآن (ص ١٥٦) مادة خلف.

(٢) منهج النقد (ص ٤٢٢).

فالرواة الذين شاركوا في سماع الحديث من أحد شيوخهم، ثم حدثوا به عنه بعد فترة من الزمن، من جملة من الأحاديث المسموعة من مصادر شتى، فمدى الاتفاق بينهم والاختلاف يتوقف على قدر تيقظهم واهتمامهم ومذاكرتهم ودقتهم وحفظهم [وضبط كتابهم] ومرجع أكثر الاختلاف بينهم هو الوهم والخطأ من بعضهم^(١).

وينقسم الرواة بحسب ما يقع في حديثهم من الخطأ والوهم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مَنْ غَلَبَ على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه.

القسم الثاني: مَنْ كَثُرَ في حديثهم الوهم والخطأ، ولكن ليس هو الغالب عليهم، فلم يخرجهم ذلك عن أهل الصدق والحفظ.

القسم الثالث: أهل صدق وحفظ، ويندر الخطأ والوهم في حديثهم، وهؤلاء هم المتفق على الاحتجاج بهم^(٢).

قال أبو عيسى الترمذي: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم^(٣).

وقال ابن معين: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب^(٤).
وقال ابن المبارك: وَمَنْ يسلم من الوهم^(٥).

وقد وهَّمتُ عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث، وجمع الزركشي ذلك في كتابه «الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة».

(١) الحديث المعلوم (ص ٢٤).

(٢) راجع شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٠٥).

(٣) علل الترمذي في آخر الجامع (٥/ ٧٤٧).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدورى (٣/ ١٣).

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٥٩).

وَوَهُمَّ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ بْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ^(١).

قال ابن رجب: وقرأت بخط أبي حفص اليرمكي الفقيه الحنبلي^(٢): ذكرت لأبي الحسن -يعني الدارقطني- حديث عمرو بن يحيى المازني في ذكره الحمار موضع البعير، في توجهه النبي ﷺ إلى خير، وأن أحمد لم يضعفه بذلك. فقال أبو الحسن: مثل هذا في الصحابة، روى رافع بن عمرو المزني قال: رأيت النبي ﷺ يخطب على بغلة بمنى. وروى الناس كلهم خطبة النبي ﷺ على ناقة أو جمل. أَفِيضُ الصَّحَابِيُّ بِذَلِكَ^(٣).

وقال أحمد: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ^(٤).

والغرض من ذلك كله: أن الوهم لا يسلم منه أحد حتى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وأنه سبب اختلاف الرواة، لكن ليس كل وهم يقدر في صاحبه.

«وسوء الحفظ قد يكون ملازمًا للراوى في جميع حالاته، فهو الشاذ على رأى بعض أهل العلم، وقد يكون طارئًا على الراوى إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن يكون كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء فهو المختلط، والحكم فيه أن ما حدث قبل الاختلاط إذا تميز قُبِلَ، وإذا لم يتميز تُوَقَّفَ فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه»^(٥).

(١) الحديث متفق عليه: البخارى (١٨٧٣) كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم، من طريق عطاء عن ابن عباس. ومسلم (٣٥١٧) كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، من طريق أبي الشتاء عن ابن عباس. وأخرج أبو داود (١٨٤٥) كتاب المناسك، باب المحرم يتزوج، قول سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم.

(٢) هو عمر بن أحمد بن إبراهيم أبو حفص اليرمكي، كان من الفقهاء الأعيان النساك الزهاد، ذو الفتيا الواسعة والتصانيف النافعة، من ذلك «المجموع» و«شرح بعض مسائل الكوسج». حدث عن ابن الصواف وآخرين، وتوفي سنة ٣٨٧ هـ. طبقات الحنابلة (١٥٣/٢).

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب (١/١٦٠).

(٤) علل الحديث لأحمد بن حنبل رواية المروذى (ص ١٦٤).

(٥) نزهة النظر (ص ١٠١، ١٠٢).

ومما ينتج عنه سوء الحفظ، الانشغال عن الحديث بأمور أخرى، وهذا شأن كل فن، إذا انشغل صاحبه عنه قصر عن تحصيله، وعلم الحديث يحتاج إلى تفرغ من أجل حفظه وضبطه وإتقانه، ومن الأمور التي انشغل بها بعض الرواة فساء حفظهم، الانشغال بالعبادة وصرف غالب أوقاتهم فيها، ولهذا نجد الإمام مالك يقول: أدركت بهذا البلد -يعنى المدينة- مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط. فقليل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون^(١).

وقال أيضاً: لا يؤخذ العلم من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به^(٢). وقعد ابن رجب ذلك فقال: الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط^(٣).

قال الترمذي: وأبان بن أبي عياش وإن كان قد وصف بالعبادة والاجتهاد فهذه حاله في الحديث، والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرب رجل وإن كان صالحاً لا يقيم الشهادة ولا يحفظها^(٤). وكذلك الحديث لسوء حفظه وكثرة غفلته.

وروى مسلم في مقدمة كتابه من طريق محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. قال مسلم: يقول: يجرى الكذب على ألسنتهم ولا يتعمدون الكذب^(٥).

ومن هذه الأمور الانشغال بالفقه حتى صار الفقه أكبر همهم، ويصرفون إليه جل أوقاتهم، ولهذا ضُعب جماعة من أكابر الفقهاء لسوء حفظهم.

(١) الكفاية (ص ١١٦) والجامع لأخلاق الراوى (١/ ١٤٠).

(٢) المحدث الفاصل (ص ٤٠٣) والكفاية (ص ١١٦) والجامع لأخلاق الراوى (١/ ١٣٩).

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب (٢/ ٧١١).

(٤) علل الترمذى (٥/ ٧٤٣).

(٥) صحيح مسلم (٤٤) المقدمة، باب الكشف عن معايير رواة الحديث ونقل الأخبار. وراجع شرح علل

الترمذى لابن رجب (١/ ٩٣: ٩٦).

قال ابن حبان: الفقيه إذا حدث وهو ثقة في روايته لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتن دون الأسانيد. وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروه يكون أول إسنادهم قال رسول الله ﷺ، فلا يذكرون بينهم وبين النبي ﷺ أحداً.

فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحف الأسماء أو قلب الأسانيد، ورفع الموقوف وأوقف المرسل، وهو لا يعلم، لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب أو يوافق الثقات في الأسانيد^(١).

وقال ابن رجب: الفقهاء المعتنون بالرأى حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يعتمدون أسانيده ولا متنه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً، ويروون المتن بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم^(٢).

أقسام الاختلاف بين الرواة:

يقع الاختلاف بين الرواة في أمور كثيرة غير محصورة، منها ما يؤثر في قبول الحديث، ومنها ما لا يؤثر فيه.

أما الاختلاف غير المؤثر فمثل اختلافهم في العبارات والألفاظ بحيث لا يغير المعنى المقصود، وبالتالي لا يترتب عليه تغيير في الحكم المستفاد من الحديث، وقد سبق بيان اهتمام الدارقطني بهذا النوع^(٣).

وأما الاختلاف المؤثر «فتارة يكون في السند، وتارة يكون في المتن، فالذى في السند يتنوع

(١) المجروحين (١/٧٨، ٧٩).

(٢) شرح علل الترمذى لابن رجب (٢/٧١١).

(٣) (ص ١٤٦ وما بعدها).

أنواعاً: أحدها: تعارض الوصل والإرسال. ثانيها: تعارض الوقف والرفع. ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع. رابعها: أن يروى الحديث قوم -مثلاً- عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه. خامسها: زيادة رجل في أحد الإسنادين. سادسها: الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف^(١).

«وأما الاختلاف في المتن فيتنوع أيضاً أنواعاً: منها تعارض الإطلاق والتقييد، وتعارض العموم والخصوص، وتعارض الزيادة والنقص^(٢)» وتعارض التقديم والتأخير، وتعارض الإدراج والفصل، وضابط ذلك كله: تغيير اللفظ إلى لفظ آخر يغير المعنى المقصود، وبالتالي يترتب عليه تغيير في الحكم المستفاد من الحديث.

العلاقة بين الاختلاف والتعليل:

من أهم ما يتميز به منهج الدارقطني في سننه جمع طرق الحديث، بحيث يصعب على أي باحث الوقوف على هذه الطرق مجتمعة إلا من خلال سنن الدارقطني، بل إنك لا تجد بعض هذه الطرق إلا من خلال روايته لها أو إشارته إليها، ويترتب على جمع طرق الحديث النظر فيها مجتمعة والمقارنة بينها، لمعرفة مواضع الاتفاق والاختلاف، ومن ثم تظهر العلل الواردة في الأحاديث.

قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طريقة لم يتبين خطؤه^(٣).

وقال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طرقه وينظر في

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٧٧٧، ٧٧٨) نقلاً عن العلائي.

(٢) الحديث المعلوم (ص ٢٩).

(٣) الجامع لأخلاق الراوى (٢/ ٢١٢).

اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، وبمنزلتهم في الإتيان والضبط^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة أن يُجمع طرقُه، فإن اتفقت رواثُه واستوتوا ظهرت سلامتُه، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف^(٢).

وقال ابن الصلاح: العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة في الحديث، ويُستعان على إدراكها بتفرد الراوى وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه. وكثيرًا ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء أيضًا بإسناد منقطع أقوى من الإسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه.

ثم قال: اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقى الأسباب القاذحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح^(٣). اهـ.

وعلى ذلك فالعلة تشمل جميع الأسباب القاذحة في الحديث، سواء كانت ظاهرة أو خفية، وقد اعتنى الدارقطني في «سننه» ببيان جميع أنواع العلل، وذكرنا فيما سبق اعتناؤه ببيان العلل الظاهرة التي ترجع إلى جرح الرواة وتليينهم، أو إلى الانقطاع

(١) علوم الحديث (ص ٩٠، ٩١).

(٢) النكت لابن حجر (٢/ ٧١٠، ٧١١).

(٣) علوم الحديث (ص ٩٠: ٩٢).

والإرسال في الأسانيد^(١)، وسنقتصر في هذا الباب على معالجة العلل الخفية المتفرعة عن اختلاف الرواة.

وقد أولى الدارقطني في سننه عناية فائقة بقضية الاختلاف، لأن أغلب أنواع العلل ترجع إليها وتتفرع عنها، وسأحاول في هذا الباب جمع ملامح منهج الدارقطني في إعلال الحديث أو دفع العلة عنه، ويُعد هذا المنهج من أهم مقاصد هذا البحث، لما اشتهر به الدارقطني من براعة في علم العلل.

ولم تكن معرفة الدارقطني بهذا العلم، وتفوقه فيه على جميع مَنْ جاء بعده، إلا نتيجة لاجتهاده وحفظه، وإطلاعه على ما كتبه مَنْ قبله، فهو نتاج عقول وقرائح توالى على دراسة الحديث النبوي، يقول الدارقطني: من أحب أن ينظر قصور علمه عن علم السلف فليُنظر في «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى -يعنى الذهلي-^(٢).

العلاقة بين الاضطراب والاختلاف:

المضطرب من الحديث: هو الذى تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطرباً إذا تقاومت الروايتان، ولم يمكن الجمع بينهما ولا الترجيح.

أما إذا أمكن الجمع بين الروايتين، أو ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحة للمروى عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يُطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه^(٣).

فليس كل اختلاف يسمى اضطراباً، وإنما كل اضطراب يسمى اختلافاً، فبين الاختلاف والاضطراب عموم وخصوص مطلق.

(١) راجع (ص ٢١٨، ٢٢٢، ٢٥٤) من هذا البحث.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٨٤).

(٣) علوم الحديث (ص ٩٣، ٩٤).

مصطلحات الروايات المختلفة:

استقر علماء الحديث على تسمية الروايات المختلفة بمصطلحات تميز كل رواية عن الأخرى، فإن خولف الراوى المقبول بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يُقال له: المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح يُقال له: الشاذ. وإن وقعت المخالفة له مع الضعف، فالراجح يُقال له: المعروف، ومقابله يُقال له: المنكر^(١).

وهذه المصطلحات التي استقر عليها رأى المتأخرين، لم تكن تستخدم بهذا المعنى الضيق عند المتقدمين، بل كانت تستخدم بمعنى أوسع من ذلك، كما كانوا يستعملون ألفاظاً أخرى لوصف الروايات المختلفة، وصنيع الدارقطني في السنن يوضح منهج المتقدمين في ذلك.

فجرى الدارقطني في التعبير عن الرواية الراجحة بلفظ: المحفوظ، الصواب، الصحيح، سواء كان المخالف له ثقة أو ضعيفاً، ولم يستعمل مطلقاً مصطلح «معروف» للدلالة على ذلك. ويعبر عن الرواية المرجوحة بلفظ: خطأ، وهم، غير محفوظ، لا يثبت، لا يصح. ولا تكاد تراه يستعمل مصطلح شاذ أو منكر في وصف ذلك.

عمل الراوى بخلاف ما روى:

يرى جمهور العلماء من الفقهاء والأصوليين والمحدثين أن عمل الراوى أو فتواه بخلاف روايته لا يُوجب طعنًا في الحديث، لأن الواجب قبول روايته ونقله عن النبي ﷺ، لا قبول فعله وفتواه^(٢). وذهب أكثر الحنفية إلى أن ذلك يُسقط الاحتجاج بالحديث، لأنه لا يترك العمل بالحديث إلا لعلمه بأنه منسوخ أو ليس بثابت^(٣). ويتفق الدارقطني مع الحنفية في ذلك، وصرح به في عدة مواضع من السنن.

(١) نزهة النظر (ص ٦٨) ومنهج النقد (ص ٤٣٠).

(٢) راجع علوم الحديث (ص ١١١) تدريب الراوى (٣١٥ / ١) فتح المغيث (٣٨ / ٢).

(٣) راجع كشف الأسرار (٦٣ / ٣) أصول السرخسى (٥ / ٢) منهج الحنفية في نقد السنة (ص ٣١٠).

المثال الأول: روى من طريق سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: لقد كان نبي الله ﷺ يقبلني إذا خرج إلى الصلاة وما يتوضأ. ثم روى من طريق مالك عن الزهري أنه كان يقول: في قبلة الرجل امرأته الوضوء.

ثم قال: ولو كان ما رواه سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة صحيحاً لما كان الزهري يفتي بخلافه^(١).

المثال الثاني: روى من طرق عن الزهري عن الحسن قال: بينا النبي ﷺ يصلي إذ جاءه رجل فوقع في حفرة فضحك بعض القوم، فأمر من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة. ثم روى من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال: لا وضوء في القهقهة والضحك. ثم قال: فلو كان ما رواه الزهري عن الحسن عن النبي ﷺ صحيحاً عن الزهري لما أفتى بخلافه وضده والله أعلم^(٢).

المثال الثالث: روى من طريق خشف بن مالك عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً في دية قتل الخطأ وفيه: «وعشرون بنو مخاض»^(٣). ورواه من طريق أبي عبيدة عن أبيه موقوفاً وفيه: «وعشرون بنو لبون ذكور»^(٤).

وضعف الدارقطني الحديث المرفوع من وجوه، فقال: «أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه، وعبد الله بن مسعود أتقى

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٣٥ حديث ٦: ٨) وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤/ ٣٤٣) (٥/ ٦٦).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٦٦ حديث ١٨: ٢١).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٧٣ حديث ٢٦٥) وأخرجه أبو داود (٤٥٤٥) والترمذي (١٤٤٥) والنسائي (٤٨٠٢) وابن ماجه (٢٦٣١).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١٧٢ حديث ٢٦٢، ٢٦٣).

لربه وأشح على دينه من أن يروى عن رسول الله ﷺ أنه قضى بقضاء ويفتى هو بخلافه، هذا لا يتوهم مثله على عبد الله بن مسعود، وهو القائل في مسألة وردت عليه^(١): لم أسمع من رسول الله ﷺ فيها شيئاً، ولم يبلغني عنه فيها قول، أقول فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله ورسوله، وإن يكن خطأ فمني، ثم يبلغه بعد ذلك أن فتياه فيها وافق قضاء رسول الله ﷺ في مثلها، فرآه أصحابه فرح عند ذلك فرحاً لم يروه فرح مثله، من موافقة فتياه رسول الله ﷺ. فمن كانت هذه صفته وهذا حاله، كيف يصح عنه أن يروى عن رسول الله ﷺ شيئاً ويخالفه^(٢) اهـ.

(١) يشير إلى قضاء ابن مسعود في رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى ماتت، وللحديث طرق وألفاظ كثيرة وأقرب الروايات للفظ الذي ذكره الدارقطني، ما رواه أبو داود (٢١١٦) كتاب النكاح، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات.
(٢) سنن الدارقطني (١٧٣/٣).

المبحث الثاني: منهج الدارقطني في إيراد الاختلاف

تنوعت أساليب الدارقطني في إيراد الاختلاف بين الرواة تنوعاً كبيراً، فأحياناً يذكر الاختلاف في الحديث سواء في السند أو في المتن ثم يخرج الروايات المخالفة، ثم يقضى في الاختلاف بالجمع أو الترجيح، وهذه الحالة أكمل الحالات، وأحياناً يذكر الاختلاف مع الترجيح دون تخريج، وهى أكثر الحالات، وأحياناً يذكر الاختلاف مع التخريج دون ترجيح، وأحياناً يذكر الاختلاف دون تخريج أو ترجيح.

الحالة الأولى: ذكر الاختلاف مع التخريج والجمع أو الترجيح.

يذكر الدارقطني الاختلاف في الحديث، ويخرج الروايات المختلفة، ثم يجمع بينها إذا أمكن الجمع، أو يرجح بينها إذا تعذر الجمع.

المثال الأول: روى الدارقطني حديث القلتين من طريق أحد عشر راوياً عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه^(١). ورواه من طريق اثني عشر راوياً عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه^(٢)، فاختُلف في الراوى الذى روى عنه الوليد بن كثير، فقال بعضهم: محمد بن جعفر بن الزبير، وقال بعضهم: محمد بن عباد بن جعفر، فجمع الدارقطني بين الروايتين بتصحيح القولين جميعاً عن أبي أسامة، لأن شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً^(٣).

المثال الثاني: روى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج حدثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة وعن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس قال: ألا أخبركم

(١) سنن الدارقطني (١/١٣: ١٥ حديث ١، ٢) وأخرجه أبو داود (٦٣) والنسائي (٥٢، ٣٢٨).

(٢) المصدر السابق (١/١٥: ١٨ حديث ٣: ٩، ١٢).

(٣) المصدر السابق (١/١٧: ١٧ حديث ٩).

عن صلاة رسول الله ﷺ في السفر، فذكر الحديث^(١).

ثم قال: روى هذا الحديث حجاج عن ابن جريج قال أخبرني حسين عن كريب وحده عن ابن عباس. ورواه عثمان بن عمر عن ابن جريج عن حسين عن عكرمة عن ابن عباس^(٢). ورواه عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن حسين عن كريب عن ابن عباس. وكلهم ثقات. فاحتمل أن يكون ابن جريج سمعه أولاً من هشام بن عروة عن حسين كقول عبد المجيد عنه، ثم لقي ابن جريج حسيناً فسمعه منه كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريج: حدثني حسين. واحتمل أن يكون حسين سمعه عن عكرمة وعن كريب جميعاً عن ابن عباس، فكان يحدث به عنهما كرواية عبد الرزاق عنه، ومرة عن كريب وحده كقول حجاج وابن أبي رواد، ومرة عن عكرمة وحده عن ابن عباس كقول عثمان بن عمر، وتصح الأقاويل كلها، والله أعلم. اهـ.

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق مصعب بن المقدم وعبد الله بن نمير كلاهما عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال: رأيت عثمان بن عفان يتوضأ فغسل يديه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً... ثم ذكر باقي الحديث. قال موسى بن هارون: وفي هذا الحديث موضع فيه عندنا وهم، لأن فيه الابتداء بغسل الوجه قبل المضمضة والاستنشاق.

ثم قال: وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل بهذا الإسناد: فبدأ بالمضمضة والاستنشاق قبل غسل الوجه. وتابعه أبو غسان مالك بن إسماعيل عن إسرائيل وهو الصواب. اهـ. ثم أخرجه من طريق ابن مهدي وأبي غسان بهذا اللفظ^(٣).

(١) المصدر السابق (١/٣٨٨ حديث ١) وأخرجه الترمذي في رواية أبي حامد التاجر كما في تحفة الأشراف (٦٠٢١) وأحمد في مسنده (١/٣٦٧).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٣/١٦٣).

(٣) سنن الدارقطني (١/٨٦ حديث ١٢، ١٣) وأخرجه أبو داود (١١٠) مختصراً.

المثال الرابع: روى من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق بن أوس عن أبي موسى قال: قضى رسول الله ﷺ في الأصابع بعشر عشر. ثم قال: كذا رواه سعيد عن غالب عن حميد بن هلال، وخالفه شعبة وإسماعيل ابن علية وعلى بن عاصم وخالد بن يحيى فرووه عن غالب عن مسروق بن أوس عن أبي موسى عن النبي ﷺ ولم يذكروا حميداً، وذكر شعبة فيه سماع غالب من مسروق^(١).

ثم رواه من طريق الأربعة على الترتيب المذكور، ويدل قوله: (كذا رواه سعيد). على تضعيفه لروايته وترجيحه لرواية الأربعة.

ففي هذه الأمثلة السابقة: ذكر الدارقطني الاختلاف في الحديث، وأخرج جميع الروايات، وفي المثاليين الأولين جمع بين الاختلافات، وفي المثاليين الأخيرين رجح بينها.

الحالة الثانية: ذكر الاختلاف مع الترجيح دون التخيير.

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: لقد كان نبي الله ﷺ يقبلني إذا خرج إلى الصلاة وما يتوضأ. ثم قال: تفرد به سعيد بن بشير عن منصور عن الزهري ولم يتابع عليه، وليس بقوى في الحديث، والمحفوظ عن الزهري عن أبي سلمة عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم. وكذلك رواه الحفاظ الثقات عن الزهري منهم: معمر وعقيل وابن أبي ذئب. اهـ^(٢). ولم يرو لنا هذه الروايات الراجحة.

المثال الثاني: روى من طريق الفرغ بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة... وذكر الحديث.

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٢١٠، ٢١١) حديث ٣٨١: ٣٨٥ وأخرجه أبو داود (٤٥٥٦) والنسائي (٤٨٤٤).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٣٥) حديث ٦، ٧ وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤/ ٣٤٣) (٥/ ٦٦).

ثم قال: الفرّج بن فضالة ضعيف، خالفه يزيد بن هارون ووهيب وغيرهما رَوَوْه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة مرسلاً^(١). اهـ. ولم يرو لنا هذه الروايات المرسلة.

المثال الثالث: روى من طريق حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قبل رسول الله ﷺ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ثم ضحكت.

ثم قال: تفرد به حاجب عن وكيع ووهب فيه، والصواب عن وكيع بهذا الإسناد: أن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم^(٢). اهـ. ولم يسند الرواية الراجعة.

الحالة الثالثة: ذكر الاختلاف مع التخرّيج دون الترجيح.

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق حجاج بن محمد عن شريك عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «ذكاة الميتة دباغها»^(٣).

ثم قال الدارقطني: خالفه حسين المروزي عن شريك فقال: عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن الأسود عن عائشة عن النبي ﷺ: «دباغها طهورها». حدثناه ابن كامل حدثنا ابن خيثمة عنه^(٤). اهـ.

فجعل المروزي من رواية عمارة بن عمير بدلاً من إبراهيم النخعي، وهذا الاختلاف لا يضر الحديث لأن كلاهما ثقة.

المثال الثاني: روى من طريق أبان بن تغلب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: ما

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٤٤) حديث (٣٥) وأخرجه الترمذي (٣٨٣١) والنسائي (١١٣٠) مرسلاً.

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٣٦) حديث (٩).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٤٤) حديث (٩) وأخرجه النسائي (٤٢٤٥: ٤٢٤٧).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٤٤) حديث (١٠).

زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الدنيا. ثم قال: خالفه إبراهيم بن أبي حرة^(١).

ثم رواه من طريق إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير قال: أشهد أني سمعت ابن عباس يقول: إن القنوت في صلاة الصبح بدعة^(٢).

المثال الثالث: روى من طريق الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين راكباً، فنزلنا على قوم من العرب. وذكر حديث الرقية^(٣). ثم قال: خالفة شعبة^(٤).

قلت: خالفه أيضاً أبو عوانة^(٥) وهشيم^(٦) جميعاً عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد. فجعلوه عن أبي المتوكل بدلاً من أبي نضرة وكلاهما من الثقات.

الحالة الرابعة: ذكر الاختلاف دون تخريج أو ترجيح.

المثال الأول: روى من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة قالت: افتقدت النبي ﷺ ذات ليلة... الحديث ثم قال: تابعه عبدة بن سليمان عن عبيد الله، وخالفهم وهيب ومعتمر وابن نمير روه عن عبيد الله وقالوا: عن الأعرج عن عائشة، ولم يذكروا أبا هريرة^(٧).

المثال الثاني: روى من طريق مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن

(١) سنن الدارقطني (٢/٤٢) حديث (٢٠).

(٢) سنن الدارقطني (٢/٤٢) حديث (٢١).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٦٣، ٦٤) حديث (٢٤٣، ٢٤٤) وأخرجه الترمذي (٢٢٠٤) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٢١٥٦).

(٤) سنن الدارقطني (٣/٦٤) حديث (٢٤٥) وأخرجه البخاري (٥٧٣٦) ومسلم (٥٨٦٤).

(٥) البخاري (٢٢٧٦) ومسلم (٥٧٤٩).

(٦) مسلم (٥٨٦٣).

(٧) سنن الدارقطني (١/١٤٣) حديث (٣٣) وأخرجه مسلم (١١١٨).

عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ عشرة من الفطرة... الحديث^(١).

ثم قال: تفرد به مصعب بن شيبة، وخالفه أبو بشر وسليمان التيمي^(٢) فروياه عن طلق بن حبيب قوله غير مرفوع^(٣).

وقال في العلل بعد ذكر رواية مصعب: وخالفه سليمان التيمي وأبو بشر جعفر بن إياس... وهما أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثاً^(٤).

المثال الثالث: روى من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر إلا في القسامة».

ثم قال: خالفه عبد الرزاق وحجاج روياه عن ابن جريج عن عمرو مراسلاً^(٥).

(١) سنن الدارقطني (١/٩٤، ٩٥ حديث ١) وأخرجه مسلم (٦٢٧، ٦٢٨) وأبو داود (٥٣) والترمذي (٢٩٨٢) وقال هذا حديث حسن. والنسائي (٥٠٤٠) وابن ماجه (٢٩٣).

(٢) أخرجه النسائي (٥٠٤١، ٥٠٤٢) وقال: حديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث.

(٣) سنن الدارقطني (١/٩٤، ٩٥ حديث ١) وأخرجه مسلم (٦٢٧، ٦٢٨) مرفوعاً، وأخرجه النسائي (٥٠٤١، ٥٠٤٢) موقوفاً من قول طلق. وقال: حديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث.

(٤) العلل (١٤/٨٩).

(٥) سنن الدارقطني (٣/١١١ حديث ٩٩، ١٠٠)، (٤/٢١٨ حديث ٥٢) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/١٢٣).